



(٢٠٢٤-٢١٤)

التاريخ: ١٣ ذو القعدة ١٤٤٥ هـ

الموافق: ٢١ مايو ٢٠٢٤ م

المحترمين

السادة/ جمعية رعاية مبتوري الأطراف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....

خطاب ارتباط

يتمثل غرض هذا الخطاب بتحديد فهمنا لشروط الارتباط والتعيين لمراجعة القوائم المالية النظامية للسنة التي تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م الخاصة بجمعية رعاية مبتوري الأطراف. تأتي موافقتكم على شروط هذا الخطاب نيابة عن المنشأة.

١. المعايير المهنية

سنقوم بمراجعتنا وفقاً لمبادئ الاستقلالية، النزاهة، الموضوعية، الكفاءة المهنية، العناية الواجبة، السرية، السلوك المهني والمعايير الفنية كما هي محددة بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومعايير المنشآت غير هادفة للربح المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

٢. نطاق العمل

مراجعة القوائم المالية النظامية

تتمثل مهمتنا النظامية كمراجعين حسابات خارجيين للمنشأة بإجراء مراجعة تهدف إلى إبداء الرأي لمجلس الإدارة بالمنشأة حول ما إذا كانت القوائم المالية تظهر بعنل من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي ومعلومات حول تدفقاتها النقدية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

ستتم مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية وسيتم تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على درجة معقولة من التأكيد بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية.

تشتمل المراجعة على القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية. تعتمد الإجراءات التي تم اختيارها بناءً على تقدير المراجع بما في ذلك تقييمنا لمخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ. كما تتضمن أعمال المراجعة تقييم مدى ملائمة المبادئ المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية التي استخدمتها الإدارة، بالإضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية.



في سياق مراجعتنا وعند قيامنا بتقييم هذه المخاطر نأخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلية الخاص بإعداد القوائم المالية للمنشأة بغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة لظروف المنشأة، ولكن ليس بهدف إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية لها. يتعلق مدى فحصنا لنظام الرقابة الداخلية، الذي يتيح لنا رصد نقاط الضعف، بتحديدنا لمنهجية المراجعة الأكثر فاعلية. لا نلزمنا معايير المراجعة المتعارف عليها بفحص نظام الرقابة الداخلية لأكثر مما نحتاجه لتحديد طبيعة ومدى وتوقيت إجراءات المراجعة الأخرى، كما أننا غير ملزمين بتقديم تقرير حول هيكل نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.

في ختام مراجعتنا، سنبدي رأياً فيما إذا كانت القوائم المالية تظهر بعنل المركز المالي، نتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمنشأة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية وما تقتضي به اللوائح والنظم السارية.

وسوف يوجه تقريرنا لمجلس الإدارة بالمنشأة ولا يمكننا تقديم تأكيد بأن رأياً غير متحفظ سوف يتم تقديمه. قد تنشأ ظروف تتطلب منا تعديل تقريرنا. وفي مثل هذه الظروف فإن ما نتوصل إليه سوف يتم إبلاغكم به بما يتناسب وظروف المهمة.

تعديل المادة (٩) من اللائحة التنفيذية.

نود أن نلفت انتباهكم إلى أن قرار وزير التجارة والاستثمار رقم ٣٥٣/ق المؤرخ في ١٨ صفر ١٤٣٦ هـ والذي يتطلب الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية في نظام قوائم الإلكتروني. كما هو متطلب بموجب القرار المذكور أعلاه، سنقوم بإيداع القوائم المالية إلكترونياً في نظام قوائم. المتطلبات المذكورة أعلاه تنطبق على جميع القوائم المالية الموقعة بعد تاريخ صدور قرار وزير التجارة.

٣. متطلبات وضوابط إعداد التقرير

سوجه تقرير المراجعة الذي نصدره ليطضمن رأينا حول القوائم المالية. إن تقرير مراجعتنا هو فقط لاستخدام الجهة الموجه إليها. وتحت أي ظرف من الظروف يجب ألا يتم الاعتماد عليه كلياً أو جزئياً بواسطة طرف ثالث. وأية تقارير أخرى أو استشارة أو معلومات أخرى مقدمة بواسطتنا فيما يتعلق بالمراجعة قد لا يسمح بنسخها أو الاستشهاد بها أو الإشارة إليها أو الاعتماد عليها كلياً أو جزئياً بأي شكل لأي طرف ثالث.

ولأقصى حد مسموح به فإننا نتحفظ هنا بصراحة عن أي التزام لأي طرف ثالث.

قد نسمح بتقديم تقريرنا لأطراف أخرى بشرط أن يذكر بوضوح أن مراجعتنا هي فقط تجاه المنشأة ولا نقبل مسؤولية أي خسارة تحدث لأي طرف آخر يعمل أو يستع عن العمل كنتيجة لتقريرنا.

تعتبر النسخة النهائية من القوائم المالية المراجعة وتقرير مراجع الحسابات هو ذلك الذي يحتوي على توقيعنا على التقرير ولن نكون مسؤولين أو نتحمل أي التزام ينتج عن أية أخطاء أو عدم دقة في أية نسخ إضافية تعد بأي شكل أو وسيلة. وفي حالة رأينا استخدام تقريرنا في أي وثيقة أو إعادة نسخ للقوائم المالية بشكل مضلل فإننا نتحفظ بحقنا في طلب استبعاد تقريرنا عن الوثيقة أو إعادة النسخ.

ونظراً إلى التعقيدات المتأصلة في أي نظام محاسبي أو نظام رقابة داخلي، وكننتيجة لطبيعة الاختبار والتقييدات الأخرى للمراجعة فإن هناك خطر لا يمكن تفاديه هو أن بعض التحريفات المادية قد تظل غير مكتشفة.



وهذا بسبب أننا نأخذ بالاعتبار المخاطر المؤثرة على نشاطكم في نظم المحاسبة والرقابة الداخلية فقط للمدى الذي نعتبره ضرورياً لأغراض تخطيط المراجعة وتطوير أسلوب مراجعة فعال، وعليه، فإنه لا يجب الاعتماد على مراجعتنا لاكتشاف الاختلاسات أو المخالفات الأخرى. وبالرغم مما تقدم فإننا قد نبلغكم بخطاب منفصل عن أية نقاط ضعف جوهرية في نظم المحاسبة ونظم الرقابة الداخلية للمنشأة التي قد تتبين لنا خلال فترة مراجعتنا والتي قد تكون ذات فائدة للإدارة لتدبير أعمال المنشأة والقيام بمسئولياتها.

٤. مسؤولية الإدارة

- نذكركم بضرورة فهمكم لمسئوليتكم فيما يتعلق بالأمور المبينة أدناه والتزامكم بها، وهي كالتالي:
- (١) إعداد وعرض القوائم المالية بعدالة وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق.
 - (٢) تأمين رقابة داخلية بالشكل الذي تراه الإدارة مناسباً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.
 - (٣) تمكيننا مما يلي:
 - أ. الاطلاع على جميع المعلومات التي تعي الإدارة أنها متعلقة بإعداد هذه القوائم المالية كالسجلات والوثائق وغيرها من الأمور.
 - ب. الحصول على أي معلومات إضافية نطلبها من الإدارة بهدف المراجعة.
 - ج. الوصول إلى كل الأشخاص داخل المنشأة، بشكل غير مشروط، الذين نعتقد ضرورة التواصل معهم للحصول على أدلة مراجعة منهم.

بالتالي تعتبر الإدارة مسئولة بشكل خاص عن:

- تصميم وتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلي مناسب لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.
- الاحتفاظ بسجلات محاسبية يعتمد عليها.
- اختيار وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة.
- إجراء تقديرات محاسبية ملائمة في ظل ظروف للمنشأة.



٥. التزوير والمخالفات

تعتبر الإدارة مسؤولة عن تصميم وتطبيق البرامج والضوابط لتجنب وضبط أي تزوير وإبلاغ:

(١) بكل عمليات التزوير المعروفة أو المشكوك بأمورها والتي تؤثر على المنشأة بما يشمل:

• الإدارة.

• الموظفين الذين يلعبون دوراً أساسياً في الرقابة الداخلية.

• غيرها من العمليات حيث يكون للتزوير تأثيراً مادياً على القوائم المالية.

(٢) أي ادعاءات تزوير أو اشتباه بالتزوير تؤثر على المنشأة، قد تلقته الإدارة من الموظفين الحاليين أو السابقين، المحللين، الجهات التنظيمية أو غيرهم.

تعتبر الإدارة مسؤولة كذلك عن التأكد من أن المنشأة تتوافق مع القوانين والأنظمة المتعلقة بأعمالها. علاوة على ذلك، سنحرص على القيام بمراجعة تؤمن طرق معقولة وليس مطلقة لكشف الخطأ أو الغش الذي قد يؤثر مادياً على القوائم المالية. يمكن للمراجعة المطبقة وفقاً لمعايير المراجعة المعتمدة ألا تكشف التزوير المادي ويعود ذلك إلى خصائص التزوير خصوصاً تلك التي تشمل الكتمان عبر التواصل والوثائق المزورة، كما أن الرقابة الداخلية الفعالة تقلل من احتمال وقوع خطأ أو تزوير أو أعمال غير قانونية وبقيتها سرية إلا أنها لا تلغي هذا الاحتمال. لا يمكننا لهذه الأسباب أن نجزم أن الأخطاء والتزوير والاحتيال والأعمال غير القانونية ستكشف إذا كانت موجودة غير أننا سنبلغكم على الفور أثناء قيامنا بالمراجعة حول أي عمل غير قانوني أو خطأ جوهري أو دليل على وجود تزوير ما.

٦. الاطلاع على المعلومات والتواصل مع الموظفين

سيكون لنا حق الوصول في كل الأوقات المناسبة بغرض القيام بمراجعتنا إلى السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى للمنشأة ويحق لنا امتلاك مثل هذه المعلومات والإيضاحات التي نحتاج إليها لأغراض المراجعة. ونحن على ثقة أن توفر لنا الإدارة كافة السجلات والمستندات والمعلومات الأخرى بما في ذلك محاضر اجتماعات الإدارة. ويسمح لنا أيضاً بالوصول لكافة الموظفين الذين تحت إدارتكم وذلك عند الحاجة. كما نوافقون على سعيكم لتوفير المعلومات أو المستندات إذا لم تكن تحت حوزتكم أو رقابتكم. ونحن على ثقة أيضاً أنكم سوف تبلغونا وتفيدونا بأية معلومات أو تطورات تسترعي انتباهكم وتعتقدون أنها تفيد المراجعة. كما نفيديكم بأننا لن نتعامل مع أي معلومة تصلنا من غير الأشخاص في المنشأة بخلاف الذين يشاركون مباشرة في خدمات المراجعة المتعلقة بهذه المهمة.



٧. خطاب التمثيل

حسب معايير المراجعة المعمول بها، فإننا سوف نجري استفسارات محددة مع الإدارة عن خطاب التمثيل المتضمن في القوائم المالية وفعالية نظام الرقابة الداخلي للحصول على خطاب تمثيل من الإدارة عن تلك الأمور. إن الاستجابة والردود على استفساراتنا وخطاب التمثيل المكتوب ونتائج اختبارات المراجعة، من بين أشياء أخرى، تشكل دليلاً نعتمد عليه في تكوين رأي حول القوائم المالية. الإدارة مسئولة عن إجراء التسوية في القوائم المالية لتصحيح الانحرافات المادية للإثبات لنا في خطاب التمثيل أن آثار أية انحرافات غير مصححة جُمعت بواسطة خلال المهمة الحالية وتتعلق بأخر فترة معروضة هي غير مادية على المستويين الإفرادي والكلي، للقوائم المالية ككل. نظراً لأهمية خطاب التمثيل لأداء الفعال لخدماتنا فإن المنشأة سوف تعفي مكتب عبد العزيز حمد الزيد محاسبون ومراجعون قانونيون وموظفيه من أي مطالبات والتزامات، تكاليف ومصروفات تتعلق بخدماتنا بموجب هذه الخطاب يعود لأي سوء تمثيل في خطاب التمثيل المشار إليه أعلاه أو إخفاء أو تزوير معلومات متعلقة بأداء مهمتنا.

٨. الاستقلالية

في حال تعرضنا حال أداء خدماتنا لأي ظرف يخل باستقلاليتنا تجاه العمل الذي نقوم به لكم أو للمنشأة التابعة أو الشقيقة (إن وجدت)؛ سنضطر حينها أن نوقف العمل بهذا الارتباط. وسنحاول في حال وقوع مثل هذه المسألة حل المشكلة بأسرع وقت ممكن مما يسمح لنا استكمال عملنا في الارتباط. وإذا خالصنا إلى عدم وجود حل للمشكلة بالتالي سننهي خدماتنا على الفور وفقاً للمهلة الزمنية المحددة، غير أننا سنشاوركم قبل اتخاذ خطوة مماثلة.

٩. أوراق العمل

إن أوراق العمل لهذه المهمة هي ملك لمكتب عبد العزيز حمد الزيد محاسبون ومراجعون قانونيون والوصول لتلك الأوراق ولن يسمح به باستثناء ما هو مطلوب قانوناً أو بواسطة متطلبات أية لوائح أو بواسطة معايير مهنية محددة.

١٠. استخدام البريد الإلكتروني

قد يتم التواصل معكم عبر البريد الإلكتروني، وليكن معلوماً لكم أنكم بموافقتكم على طريقة التواصل هذه فقد قبلتم المخاطر المرافقة (بما فيها المخاطر الأمنية ووصول عناصر غير مرخصة لمثل هذه الاتصالات إضافة إلى مخاطر فساد هذه الاتصالات والفيروسات أو أجهزة ضارة أخرى) وبالتالي عليكم إجراء إزالة للفيروسات. نترك المنشأة أن البريد الإلكتروني ينتقل عبر شبكة الإنترنت العامة وهي ليست دائماً وسيلة آمنة للتواصل وعليه قد تتعرض سرية المعلومات المنقولة للخطر ولن تكون مسؤولية مكتب عبد العزيز حمد الزيد محاسبون ومراجعون قانونيون.

أي استشارة بواسطة البريد الإلكتروني أو رأي يجب ألا يعتمد عليه ما لم يؤكد لاحقاً بواسطة خطاب موقع من قبل مكتب عبد العزيز حمد الزيد محاسبون ومراجعون قانونيون.



١١. الأعمال التي سيتم إنجازها

إن الأعمال المطلوب إنجازها هي كما يلي:
- مراجعة القوائم المالية النظامية للمنشأة للسنة التي تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

١٢. الأتعاب

أتعابنا التقديرية لمراجعة القوائم المالية للمنشأة للسنة التي تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م حسب الاتفاق معكم هي ٨,٥٠٠ ريال سعودي شاملة ضريبة القيمة المضافة ويتم سداد أتعابنا كما يلي:
٥٠ % دفعة مقدمة عند توقيع هذا العقد غير مستردة.
٥٠ % عند تقديم رأينا لإدراجه في المسودة النهائية للقوائم المالية.
- نطاق هذا التعاقد يشمل تدقيق القوائم المالية السنوية للجمعية للعام ٢٠٢٤م وإعداد التقارير الربعية.
إن هذه الأتعاب تم الاتفاق عليها على الأسس الذي تم بيانه في خطاب التعيين، أما في الحالات التي نواجهها خلال أداء هذه الخدمات التي تتطلب زمن ومصروفات إضافية مثل عدم الإعداد الكافي من المنشأة للمراجعة قد يجعلنا غير قادرين على تسليم التقرير حسب التقديرات أعلاه وسوف نقوم بإبلاغكم بمثل هذه الحالات لتقييمها ومناقشتها والاتفاق على تحميل أتعاب إضافية - إن وجدت.
- للتحويل على الأيبان البنكي: مصرف الراجحي: SA٢٩٨٠٠٠٠٢٩٦٦٠٨٠١٦١٤٥٣٩٦

١٣. القانون النافذ والسلطة القضائية المختصة

تخضع هذه الاتفاقية وأي أمور أخرى تنشأ عنها للقوانين والأنظمة المطبقة في المملكة العربية السعودية.

١٤. مجمل الاتفاقية وآلية تعديلها

يشكل هذا الخطاب كامل الاتفاقية والتفاهم بيننا فيما يتعلق بهذه العملية وهذا الخطاب يلغي كل الترتيبات والمفاهيم السابقة بين الطرفين فيما يتعلق بموضوع هذا الخطاب والذي أصبح من غير أثر أو أية قوة إضافية لتفادي أي شك فإن شروط هذا الخطاب سوف تطبق على أي عمل منفذ أصلاً فيما يتعلق بهذه العملية قبل تاريخ التوقيع لهذا الخطاب. وسوف تستمر وتسري هذه الاتفاقية للسنوات القادمة ما لم يكن هناك أي تغيير في نطاق عملنا وأتعابنا أو شروط مهمتنا. أي خلاف أو تغييرات بواسطة أي من الطرفين لشروط هذا الخطاب يجب أن يتم كتابة ولن يصبح ساري المفعول ما لم يوقع بواسطة مكتب عبد العزيز حمد الزيد محاسبون ومراجعون قانونيون.



١٥. استقلالية بنود الاتفاقية

أي فقرة أو شرط لخطاب التعيين هذا يكون شرطاً منفصلاً ومستقلاً. إذا تم إلغاء أي من الأحكام والشروط في هذا الخطاب بواسطة محكمة أو سلطة قضائية مؤهلة فإن بقية الأحكام ستستمر كما هي في السريان والتنفيذ.

١٦. تقديم الخدمات

سوف نسعى لضمان أن خدماتنا تكون مرضية في كل الأوقات. وإذا رغبت في مناقشة كيفية تحسين خدمات وجنتم أنها غير مرضية لكم، فنرجو ألا تترددوا بالاتصال بالمدير المسئول عن العملية حسب الحاجة. وإذا لم يتم البت في موضوعكم نرجو الاتصال بمكتب /عبد العزيز حمد الزيد محاسبون ومراجعون قانونيون (جوال/ ٠٥٤٥٨٩٩٤٨١)، أو بواسطة الكتابة له على عنواننا info@alzaid.sa، ونضمن لكم النظر في أي شكوى في أسرع وقت ونعمل كل ما في وسعنا لإنهاء الأمر.

نرجو توقيع وإعادة النسخة (الثانية) من هذا الخطاب مع شروط العمل العامة لتأكيد أن ذلك يتطابق مع فهمكم للترتيبات لمراجعتنا للقوائم المالية.

إننا نقدر هذه الفرصة لتقديم خدماتنا لمنشأتكم ونؤكد التزامنا بأن نقدم لكم خدمات ذات جودة وبشكل فعال وفي وتوقيت ملائم، ولذلل في علاقة وطيدة ومستمرة معكم.
وتفضلوا بقبول وافر الشكر والتقدير ،،،

والله الموفق،،،،،

مكتب عبد العزيز بن حمد الزيد

محاسبون ومراجعون قانونيون

(عبد العزيز حمد الزيد-ترخيص مهني رقم ٨٠٥)



المقر نيابة عن الجمعية

أؤكد الموافقة على خطاب الارتباط أعلاه لعملية المراجعة نيابة عن جمعية رعاية مبتوري الأطراف.

- الاسم:

- الوظيفة:

- التاريخ:

- التوقيع:

- الختم:



الخدمات الإلكترونية

خدمة اختيار مكتب المحاسب القانوني

اسم الكيان *	رقم تسجيل الكيان *	نوع الكيان *
جمعية رعاية متقاعدي الأطراف	1873	جمعية أهلية
الرسالة التالية *		
2024		
مكتب المحاسب القانوني *		
مكتب عبدالعزيز حمد الزيد محاسبون ومراجعون قانونيون		
لا يمكن حذف أو تعديل المكتب المحاسب القانوني بعد اختياره. يرجى التأكد من صحة المعلومات المدخلة.		
المفوض	البريد الإلكتروني	الرقم
عبدالعزیز حمد بن زيد الزید	info@alzeid.sa	0509220713
الرقم التعريفي	الرقم	إشعار
1069292868		☐

[الرجوع](#)
[تقديم الطلب](#)
[تقديم المستند](#)

البريد الإلكتروني